دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بحث بعنوان: توثيق ما لم يوثق من شواهد القراءات القرآنية في شرح ابن عقيل بتحقيق محمد محيي الدين لغويا وصرفيا ونحويا

د. إبراهيم عبدالله سويسي

عضو هيأة تدريس بجامعة طرابلس– كلية التربية طرابلس

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الشواهد بمختلف أنواعها لها أهمية كبيرة في تقعيد القواعد النحوية، مما جعل المتقدمون والمتأخرون أن يعتنوا بها، ودفع المهتمون أن ينكبوا عليها بالدراسة والبحث، وابن عقيل أحد العلماء الذين اهتموا بالشواهد النحوية من حيث الاحتجاج بها في ترسيخ القاعدة النحوية، فجاءت شواهده متنوعة ومتعددة بلغ عدد شواهده الشعرية في كتابه ثلاثمائة وثمانية وخمسين شاهدا، وعدد شواهده القرآنية مائتين وثمانية وستين شاهدا فضلا عن شواهد الأحاديث والأمثال.

اعتنى المحقق الشيخ محمد محي الدين في كتاب شرح ابن عقيل بالشواهد الشعرية دون غيرها من الشواهد الأخرى فكانت دراسته – مع كثرتها – وافية وكافية، في حين أنه غض الطرف عن بقية الشواهد؛ لحاجة في نفسه، فجاء هذا البحث مكملا لما قصر عنه تحقيقه فيما يتعلق بشواهد القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية.

ولتكتمل الفائدة أحببت أن أولي لشواهد القراءات القرآنية نصيبا من الاهتمام من حيث الدراسة اللغوية والصرفية والنحوية، ثم ببقية الشواهد– إن شاء الله تعالى– في دراسة أخرى، وبما أن شواهد القراءات القرآنية لا تتسع لها هذه الدراسة بأن تكون في بحث واحد، فقد اقتضت أن تكون مقسمة إلى بحثين منفصلين، الأول في الشواهد الأولى من الكتاب مقسمة إلى مبحثين، مرتبة حسب ترتيبها في كتاب شرح ابن عقيل، والثاني سيكون لبقية الشواهد الأخرى إن شاء الله.

ولذلك فقد جاء هذا البحث مقسما على النحو الآتي:

المبحث الأول: مبحث شواهد تخفيف النون وتشديدها، وحذف اللام والنون، حيث تضمن هذا المبحث أربعة شواهد من القراءات القرآنية، الأول منها كان في تخفيف النون من(لدن)، والثاني في تشديد نون(اللذين)، وكان الثالث في حذف الألف واللام من الاسم الموصول، والرابع في حذف النون من (كان) المنجزم.

المبحث الثاني: مبحث الإعمال والإهمال في الأفعال الناقصة والمشبهات بليس، حيث

اشتمل على أربعة شواهد، الأول منها كان في رفع لفظة (حسنة) بعد (كان) وحذف نونها، والثاني في نصب لفظة (عباد) بعد (إن) العاملة عمل ليس، والثالث في رفع لفظة(حين) بعد (لات)، والرابع في فتح وكسر السين من (عسى).

وقد قمت في هذا البحث بتوثيق القراءات القرآنية وإعرابها دون ذكر الخلاف، إلى جانب دراسة الكلمات لغويا وصرفيا كلما اقتضى الأمر ذلك.

والله نسأل أن يكون خالصا لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: مبحث شواهد تخفيف وتشديد النون، وحذف اللام والنون

الشاهد الأول: قوله تعالى:﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾[1].

اللغة:

بلغ: بلَغ الشيء بفتح اللام: وصل وانتهى، فالباء واللام والغين أصل واحد وهو الوصول إلى الشيء[2]، ومنه قوله تعالى:﴿ لَمْ تَكُونُوا بالغِيهِ إِلَّا بشقِّ الأنْفُسِ﴾[3]، وتبلَّغ بالشيء: وصل به إلى مراده[4]، ومن ذلك قولهم: بَلَغْت الْمَنْزِلَ، إذا وصلْتُه، ومنه قوله تعالى:﴿ فإذا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾[5] أي: فإذا شارَفْنَ انقِضاء العِدة[6].

اللدن: لَدُن بمعنى عند، وهو الليِّن من كل شيء، ولدن لدونة، مِن عُودٍ أَو حَبْلٍ أَو خُلُقٍ[7].والتَلَدُّنُ: التمكُّث، يقال: تَلَدَّنَ عليه، إذا تلكَّأَ عليه، ولَدُنْ: الموضع الذي هو الغاية، وهو ظرفٌ غير متمكِّن بمنزلة عِنْدَ[8]، وهو أخص من عند؛ لأنه يدل على ابتداء نهاية نحو: أقمت عنده من لدن طلوع الشمس إلى غروبها، فيوضع لدن موضع نهاية الفعل. وقد يوضع موضع (عند)[9].

عذرا: عَذَرَهُ يَعْذِرُهُ ، بالكسر، فيما صَنع، عُذْراً، بالضَّم، وعُذُراً بضمتين، هو رَوْمُ الإنسان إصلاحَ ما أُنكرَ عليه بكلام، يقال: عذَرْتُه فأنا أَعذِرُه عذرا، والاسم العُذْرُ، وتقول: عَذَرْتُه من فلان، أَي: لُمتُهُ ولَم أَلُمْ هذا، ويقال للمقصّر مُعَذِّر إذا قصّر في

---

(1) سورة الكهف، الآية: 75.

(2) ينظر: معجم مقاييس اللغة معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،1399هـ، 1979م، 301/1، مادة (بلغ).

(3) سورة النحل، الآية:7.

(4) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، 1421هـ، 2000 م،537/5.

(5) سورة البقرة، الآية: 232.

(6) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق ، الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت، 444/22.

(7) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د.ت، 41/8، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، المصدر السابق، 107/6، ولسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر– بيروت، ط1، د.ت، 383/13.

(8) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ – 1987 م،2194/6.

(9) ينظر: مفردات غريب القرآن، أبو القاسم، الحسين بن محمد الأصفهاني، د. ط، د.ت، ص 449.

الأمر معولا على العذر ويقال: أَعذَرَ الرَّجلُ، إذا بلغ أقصى الغاية في العذر، والجمع أعذار[1]، وعن ابن فارس قال:" وسمعت من يوثق به عن بعض أهل العلم قال: العذر العذر جمع، وهذا مما لفظ جمعه والواحد سواء"[2]، والصحيح عند الزبيدي أَنَّ العُذْرَ: الاسمُ، والإِعْذَارُ: المصدر[3].

الإعراب:

قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، بلغت: بلغ، فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بضمير المخاطب، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. من: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، لدني: ظرف مكان مبني على السكون في محل جر اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان ببلغت أو بمحذوف حال، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، عذرا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل:" ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدني بالتخفيف"[4].

أورده ابن عقيل في معرض شرحه لقول ابن مالك:

وفي لدنّي لدُنِي قلّ وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي[5]

حيث ذكر أنه يجوز تخفيف النون من لدن، واستشهد على ما جوّزه بهذا الشاهد على قراءة نافع وأبي جعفر، بضم الدال وتخفيف النون[6]، وهي لغة أهل الحجاز[1]،

---

(1) ينظر: مقاييس اللغة، المصدر السابق،253/4، مادة (عذر)، وتاج العروس، المصدر السابق،12/ 540، 541، مادة(عذر).

(2) ينظر: مجمل اللغة، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1406،2هـ، 1986م،655/1، مادة (عذر).

(3) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق،12/ 541، مادة (عذر).

(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط 20، 1400هـ – 1980 م، 115/1.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق،94/1.

(6) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تح: إبراهيم عطوة= =عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د. ط، د.ت، 2/ 572، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية –

كما هو الأَصْل، نص على ذلك ابن زنجلة بقوله:" الأصل (لدن) بِإِسْكَان النُّون، فَإِذا أضفتها إِلَى نَفسك زِدْت نونا ليسلم سُكُون النُّون الأولى، تَقول: لدن زيد، فتسكن النُّون، ثمَّ تضيف إِلَى نَفسك فَتَقول: لدني، فتدغم النُّون فِي النُّون"[2]، وعند أبي حيان قياس على الأصل، حيث قال:" وهي نون لدن اتصلت بياء المتكلم وهو القياس؛ لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحق نون الوقاية نحو: غلامي وفرسي"[3]، وقرأها أبو بكر بتخفيف النون وإسكان ضمة الدال وشمها مع اختلاس الضمة، ولشعبة في ذلك وجهان: الأول إسكان الدال مع الإيماء بالشفتين فيصير النطق بدال ساكنة مشمة فيكون الإشمام مقارنا للإسكان. والثاني اختلاس ضمة الدال وكلا الوجهين مع تخفيف النون[4].

وقراءة التخفيف لغة في لدن، وقد عدها الزَّبيدي نقلا عن أبي علي إلى اثنتي عشرة لغة[5]، وهي أحد وجهي التخفيف، وعليه تكون النون أصليه، وقد نص على ذلك سيبويه بقوله:" وتكونُ النون في نفس الحرف بمنزلة نونِ مِنْ وعَنْ؛ فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره"[6]، واستدل على ذلك بأنها إذا حذفت ردت إلى أصلها عند اتصالها بضمير[7]، والوجه الثاني:

لبنان، ط3، 1427هـ – 2006م ، ص 370.

(1) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني ، تح: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1420،1 هـ، 1999 م،6033/9.

(2) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تح : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1402،2هـ – 1982م، ص 424.

(3) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت، د.ط، 1420 هـ، 209/7.

(4) ينظر: والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر ، تح: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط2، 1404هـ، 1984م، ص 145، والقراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي ، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، د. ط، د.ت، ص 195،

(5) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 108/36، وينظر: تهذيب اللغة، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م، 87/14، 88.

(6) ينظر: الكتاب، أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ – 1988 م 210/1.

(7) المصدر نفسه، 3/ 286.

أصلها (لد)، وهي لغة فيها، وعليه تكون النون للوقاية، وهو صحيح قوي عند عبد الفتاح القاضي حيث قال:" والوجه الثاني وإن لم يذكره الشاطبي تبعا للداني في التيسير قوي صحيح نص عليه كثير من أئمة القراءة ومنهم الداني في المفردات وجامع البيان"[1]. فهي مأْخُوذَةٌ من لدن بحذْفِ النُّونِ[2]، وأَنْشَدَ الجَوْهرِيُّ لغَيْلانِ بنِ الحارِثِ:

يَسْتَوْعِبُ النَّوْعينِ من خَرِيرِه من لَدُ لَحْيَيْه إِلَى مُنْخُورِه

وقالَ الزَّبيدي، نقلا عن أبي عليَ:" نظير لَدُنْ ولَدَى ولَدُ، في استعمال اللام تارة نونا وتارة حرف علَّة، وتارة محذوفة، دَدَنْ ودَدَى ودَدُ"[3]، وعند سيبويه هي محذوفة، كما حذفوا يكن[4]، فهي محذوفة النون، فيكون قولهم: لد في لدن.

ووجه التخفيف: كراهية اجْتِمَاع النونين، فَحذف واحدة وَهِي الثَّانية؛ لأَنَّها زَائِدَة، كما حذف من قَوْله تعالى:﴿تأمروني﴾[5]، وكما حذفت من قدني وقدي، قال الشَّاعر:

قدني من ذكر الخبيبين قدي ...ليس الإمام بالشحيح الملحد

إلا أن ابن جرير الطبري لم ينص على ذلك صراحة، وإنما أرجع ذلك إلى كلام العرب قياسا، فقال:" وأما الذين خفَّفوها، فإنهم وجدوا مكنّى المخبر عن نفسه في حال الخفض ياء وحدها لا نون معها، فأجروا ذلك من لدن على حسب ما جرى به كلامهم في ذلك مع سائر الأشياء غيرها"[6]، فهو لم يشر إلى كراهية اجتماع النونين، وإنما ردّ ردّ ذلك إلى لغة العرب في كلامهم دون تعليل، وهو ما أشار إليه سيبويه- أيضا- واعتبرها لغة شاذة، فقال:" إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات. وذلك نحو: مذ، ولد، وقد علم. وإنما الأصل لدن ومنذ وقد علم. وهذا من الشواذ، وليس مما يقاس عليه ويطرد"[7].

---

(1) ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، المصدر السابق، ص 195.

(2) ينظر: المخصص، أبو الحسن، علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تح: خليل إبراهم جفال دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1417،1هـ. 1996م،234/4، وتاج العروس، المصدر السابق، 107/36.

(3) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 108/36.

(4) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 286/3.

(5) سورة الزمر، الآية:61.

(6) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد، الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م، 76/18.

(7) ينظر: الكتاب، المصدر السابق،4/ 405.

وهو رأي ابن مالك كذلك حيث قال:

وفي لدنّي لدُنِي قلّ وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي[1]

وفي ذلك يقول الإمام القاسم الشاطبي:

وَمُدَّ وَخَـفِّفْ يَــاءَ زَاكِيَــةً سَمَــا ... وَنُونَ لَدُنِّي خَفَّ صَاحِبُهُ إِلَى

وَسَكِّنْ وَأَشْمِمْ ضَمَّةَ الدَّالِ صَادِقاً[2]

وبناء على ما سبق يحتمل على هذه القراءة أن تكون النونُ فيها أصليةً، و يحتمل أن تكونَ للوقاية على أنها دخلَتْ على (لَدْ) الساكنة الدال، لغةً في (لدن) فالتقى ساكنان فكُسِرَتْ نونُ الوقاية على أصلها[3].

الشاهد الثاني: قوله تعالى:﴿ ربنا أرنا اللّذين أضلانا من الجن والإنس ﴾[4].

اللغة:

أرى: الرؤية النظر بالعين والقلب، وهي من رأى، مزيد بالهمزة في أوله على وزن (أفعل)، والأصل فيه: أرْأي: حذفت عينه تخفيفا لكثرة الاستعمال قال الكسائي:" فإذا جئت إلى الأفعال المستَقْبَلةِ اجتمعت العرب الذين يهمزون والذين لا يهمزون على ترك الهمز.... إلا تيَم الربابِ، فإنهم يهمزون مع حروف المضارعة وهو الأصل"[5]، والأمر والأمر منه: أرْءِ على الأصل، ثم صار: أرِ بعد النقل والحذف حملا على المضارع.

الإعراب:

ربنا: منادى مضاف محذوف منه حرف النداء، والضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وأرنا: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول، واللذين: مفعول به ثان؛ لأن الرؤية بصرية وقد عديت الى اثنين

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق،94/1.

(2) ينظر: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، تح: دار الكتاب النفيس، بيروت، د.ط، 1407هـ، ص114.

(3) ينظر: البحر المحيط، المصدر السابق، 7/ 735، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المصدر السابق، ص 370.

(4) سورة فصلت، الآية:28، وتمامها﴿ ...أضلانا من الجن والإنس نجعلهما تحت أقدامنا ليكونا من الأسفلين ﴾.

(5) ينظر: المحكم والمحيط، المصدر السابق، 340/10.

بالهمزة، وجملة (أضلّانا) الآتي صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: " وقد قرئ:﴿ ربنا أرنا اللّذينّ﴾ بتشديد النون"، حيث ذكره ابن عقيل في جواز تشديد النون مع الياء عند شرحه قول ابن مالك:

والنون من ذين وتين شددا ... أيضا وتعويض بذاك قصدا[1]

واستدل على ذلك بهذه القراءة – محل الشاهد– وهو مذهب الكوفيين، وبقوله تعالى:﴿ والّذان يأتيانها منكم﴾[2] على جواز التشديد مع الألف عوضا عن الياء، وقد قرأ بذلك ابن كثير[3]، فتقول: اللذينّ واللتينّ، ومثله قوله تعالى:﴿ إن هذان لساحران ﴾[4] و ﴿ هذان خصمان﴾[5] و﴿ إحدى ابنتي هاتين﴾[6] و﴿ فذانّك برهانان﴾[7]، بتشديد النون النون مع اسم الإشارة، ووافقه رويس، وأبو عمرو، في تشديد النون من قوله تعالى:﴿فذانك برهانان﴾[8]، وفي ذلك كله يقول ابن الجزري:

لذان ذان وذين تين شد ... مكّ فذانك (غ) نا (د) اع (ح) فد[9]

وقد نُسب هذا التشديد إلى تميم وقيس وأسد[10]، وعند النحويين لا يجوز إلا في الرفع[11]، غير أن ابن هشام يرى أن ذلك لا يختصُّ بحالة الرفع، بل في حالة النصب والجر كذلك لقراءة ابن كثير بها[12]، وهو الصحيح على رأي الأشموني[1]، و هو ما

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق 138/1.

(2) سورة النساء، الآية:16، وتمامها:﴿ فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان تواباً رحيماً﴾ ، وينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق 141/1.

(3) ينظر: حجة القراءات، المصدر السابق، ص 193، 636.

(4) سورة طه، الآية:63.

(5) سورة الحج، الآية:

(6) سورة القصص، الآية:27

(7) سورة القصص، الآية:32

(8) الآية السابقة.

(9) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات، أبو الخير، شمس الدين بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1420،2هـ، 2000 م،214/1.

(10) ينظر: الكنز في القراءات العشر ، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ، تاج الدين ، تح: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط1425،1 هـ، 2004 م،1/ 68.

(11) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية= =بيروت– لبنان، ط1419،1هـ، 1998م، 128/1.

(12) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال

ذهب إليه الأزهري – أيضا– حيث قال:" فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكم"[2]، وفاقا لهذه القراءة، وقد خالف ذلك ابن عصفور، حيث يرى أنَّ تشديدَ النونِ لا يجوزُ إلا مع الألفِ كقوله تعالى: ﴿والّذانّ يأتيانها منكم﴾، والقراءات السابقة مع اسم الإشارة، ولا يجوز عنده مع الياء في الجر والنصب، وقراءةُ ابن كثير في:﴿ أَرِنَا اللذيْنِّ أَضَلاَّنَا﴾ وفي غيرها حجةٌ عليه[3].

والأحسن مع التشديد تسكين الراء، قرأ بذلك ابن كثير، ابن عامر، والسوسي عن أبي عمرو، وأبو بكر عن عاصم ويعقوب[4]، وذلك :" لأن التلفيق من قراءتين جائز إذا لم يختل المعنى والإعراب"[5]، ولثقل الكسر كذلك، كما قالوا في فَخِذٍ فَخْذ، والأجود الكسر وهي قراءة الجمهور مراعاة للأصل وهو (أَرْئِنَا)، فحذفت الهمزة وبقيت الكسرةُ دليلاً عليها[6]. وهما لغتان بمعنى واحد وعن الخليل: على لغة الكسر بمعنى: بصّرنيه، وعلى لغة السكون بمعنى: استعطاء، أي: أعطِنيهِ[7]، " تقول: أرني يا فلان ثوبك لأراه، فإذا استعطيته شيئا ليعطيكه لم يقولوا: إلا أرنا بسكون الراء، يجعلونه سواء في الجمع والواحد والذكر والانثى كأنها عندهم كلمة وضعت للمعاطاة خاصة..... ومن أراد معنى الرُّؤْية قرأها بكسر الرّاء،"[8]، فالمعنى على هذه القراءة:ائذن لنا بإهانتهما

الدين، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د.ت، 1/ 145.

(1) ينظر: شرح الأشموني، المصدر السابق ، 128/1..

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1421،1هـ، 2000م،151/1.

(3) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د.ت،13 / 621.

(4) ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس ،د.ط، 1984هـ، 281/24..

(5) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1417،1 هـ،1997م،215/1.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل، الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1408،1هـ، 1988م، 385/4.

(7) ينظر: الدر المصون ، المصدر السابق، 525/9، وفتح القدير محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت،ط1414،1هـ،590/4،

(8) ينظر العين، المصدر السابق، 310/8.

وخزيهما[1].

ووجه تشديد النون؛ للتعويض عن الياء المحذوفة منه، إذ إن الأصل في المفرد للاسم الموصول هو (الذي)، وعند تثنيته تسقط الياء ويؤتى مكانها بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، فهو قبل حذف الياء ستكون تثنيته (اللّذيان) أو (اللّذيين) وبعد حذفها سيكون (اللّذان) في حالة الرفع، أو(اللّذين) في حالتي النصب والجر، ثم جيء بنون ثانية مع النون الأولى كعوض عن الياء المحذوفة التي كانت في الذي[2]، وحذفت لسكون ألف التثنية بعدها، غير أن السمين الحلبي يرى أن حذفها:" إمَّا لأنَّ هذه تثنيةٌ على غيرِ القياسِ، لأنَّ المبهماتِ لا تُثَنَّى حقيقةً، إذ لا يثنى إلا ما يُنَكَّر، والمبهمات لا تنكر، فجعلوا الحذفَ مَنْبَهَةً على هذا، وإمَّا لطولِ الكلامِ بالصلةِ"[3]، وكان القياس أن يقال: اللذيان كرحيان المتمكنة، وجاء حذف الياء هنا للتخفيف عند أمن اللبس في اللذان وهو رأي أبو علي الفارسي[4] ، وزاد ابن مقسم نقلا عن الرازي أوجه أخر في تشديد ابن كثير هذه النونات، الأول: الفرق في تثنية الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة، والثاني: أن (الذي وهذا) مبنيان على حرف واحد وهو الذال فأرادوا تقوية كل واحد منهما بزيادة نون أخرى، وهناك من قال بأن النون ليست للتثنية فأرادوا أن يفرقوا بينها وبين التثنية، وقيل إنما زيدت للتأكيد[5]، وفي هذه القراءة يقول الإمام الشاطبي:

وَهذَانِ هاتَيْنِ اللَّذَانِ اللَّذَيْنِ قُلْ يُشَدَّدُ لِلْمَكِّي فَذَانِكَ (دُ)مْ (حَ)لاَ[6].

وفي قوله تعالى: (واللذان) من الآية السابقة، مسألة أخرى غير ما حكينا، وهي قوله:(واللذان)، فقد اختلف في إعرابها رفعا، فهي عند سيبويه مبتدأ مرفوع على

---

(1) ينظر: التحرير والتنوير، المصدر السابق، 281/24.

(2) ينظر: حجة القراءات، المصدر السابق، ص194، 636، وإبراز المعاني، المصدر السابق، 52/2، والكنز في القراءات القراءات العشر، المصدر السابق، 68/1

(3) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 13/ 621.

(4) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية ، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1422،1هـ، 21/2..

(5) ينظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله، محمد بن عمر الرازي الملقب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بيروت، ط1420،3هـ، 531/9..

(6) ينظر: إبراز المعاني ، أبو شامة، المصدر السابق، 1/ 414.

إضمار فعل، أو خبر مبتدأه محذوف تقديره: وحكم اللذان يأتين، وعند المبرد والأخفش[1] أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر جملة فآذوهما، والفاء دخلت في الخبر لتضمن المبتدأ – وهو الموصول– معنى الشرط، ومثل ذلك كثير منه قوله تعالى:﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾[2]، دخلت الفاء من قوله(فعدتهن)؛ لما تقدم، فالموصول إذا أريد منه التعميم ينزل منزلة الشرط[3]. قال الزجاج :" وهذا القول هو المختارُ، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين"[4].

وهذا عند سيبويه جائز– أيضا– لِأنه، أي: المبتدأ، موصول مستوفٍ شروط الموصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره لشَبَهه باسم الشرط وهذا إذا كان في الكلام ما يدل على أن المبتدأ ذكر في معرض القصص، أو الحكم، أو الفرائض[5]، فكان دخول الفاء على الخبر موجب للرفع عند سيبويه.

الشاهد الثالث: قوله تعالى:﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾[6].

اللغة:

صراط: الأصل فيه بالسين(السِّرَاطُ) ويبدل من السِّين صادٌ فيقال: صراطٌ، والصَّاد لغة في السراط عند قريش الأولين والصاد أعلى لمكان المضارعَة، وهو الطَّرِيقُ[7]، قال تعالى:﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه﴾[8]، وقد ذكر ابن منظور نقلا عن الفراء حكاية عن الأصمعي أن بعض العرب قد يبدلونها زايا، وعلله بأنه خطأٌ من الأصمعي[9]، وذكر أيضا أن :" نفرا من بَلْعَنْبر يصيِّرون السين إِذا كانت مقدمة ثم

---

(1) ينظر: معانى القرآن، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة،تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ، 1990 م،87/1،84، وينظر: التحرير والتنوير، المصدر السابق، 190/6.

(2) سورة الطلاق، الآية:3.

(3) ينظر: التحرير والتنوير، المصدر السابق، 190/6.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، المصدر السابق، 172/2.

(5) ينظر: الكتاب، المصدر السابق،143/1.

(6) سورة الفاتحة، الآية:6.

(7) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، المصدر السابق،433/8، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية – بيروت، د. ط، د.ت،274/1، ولسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر – بيروت، ط1، د.ت، 313/7، مادة (سرط).

(8) سورة الأنعام، الآية:154.

(9) ينظر: المصدر نفسه.

جاءت بعدها طاء أَو قاف أَو غين أَو خاء صاداً وذلك أَن الطاء حرف تضع فيه لسانك في حنكك فينطبق به الصوت فقلبت السين صاداً صورتها صورة الطاء واستخفّوها ليكون المخرج واحداً كما استخفوا الإِدْغام"[1].

الإعراب:

صراط: بدل من الصراط، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، أنعمت: أنعم، فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بتاء المخاطب، والتاء ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، عليهم: جار ومجرور متعلق بأنعم.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل:" وأما حذفها في قراءة من قرأ:﴿ صراط لذين أنعمت عليهم﴾"[(2)]، حيث أورده ابن عقيل لبيان أن حذف الألف واللام من الموصول (الذين) على هذه القراءة لا يدل على زيادتها وإنما حذفت شذوذا، وهي لغة قرأ بها بعض الأعراب :" قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ بتخفيف اللام، فقرأ: صراط لذين"[(3)]، ولم تذكر كتب القراءات أو كتب النحو صاحب هذه القراءة حسب ما اطلعت عليه سوى ما أوردناه آنفا، قال السيوطي :"وحذف أل من الذي والتي واللذان واللذين واللاتي لغة حكاها ابن مالك"[(4)]، وجوز الباقي قياسا لا سماعا وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها، وقال الشاطبي:" وهذه – اللام– لا تسقط ألبتة، وإن سقطت فذلك من النوادر غير المعتد به"[5]، والدليل على أنها ليست زائدة مجيئها صفة قال ابن يعيش:" وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف؛ كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ. وذلك أن (الذي) وأخواته مما فيه اللام إنما دخل توصلا إلى وصف المعارف

---

(1) نفسه.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 180/1.

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1428،1هـ، 2008م،465/1.

(4) همع الهوامع في شرح الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د.ت، 326/1.

(5) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1، 1428هـ،= =2007م،561/1.

بالجمل"[1]، وذكر أبو القاسم الأندلسي أنهم:" أجمعوا على كتب (الذين) بلام واحدة، سواء كان جمعا، أو مفردا، أو تثنية، حيث ما وقع كما فعلوا في (مدّ) و (ردّ) كراهة اجتماع صورتين متفقتين"[2].

الشاهد الرابع: قوله تعالى:﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾[3].

الإعراب:

لم: أداة جزم ونفي مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، يكن: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، الذين: اسم وصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل، كفروا: كفر، فعل ماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، واو الجماعة، ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله:" وقد قرئ شاذا: ﴿ لم يك الذين﴾"[4]، حيث استدل به ابن عقيل على جواز حذف النون عند ملاقاة ساكن على رأي يونس عند قول ابن مالك:

ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم[5].

وفي حذف النون يرى الأخفش أن القياس لا يجوز حذفها، عند ملاقاة ساكن وهو مذهب سيبويه، وعلل الأخفش لذلك بقوله:" لأن ما كان من موضع لامه معتلا لم يعلّوا عينه. ألا ترى أنهم قالوا: "حَيِيْتُ" و "جَوِيْتُ" فلم تُعلَّ العين. ويقولون: "قُلْتُ" و "بِعْتُ" فيعُلُّونَ العين لما لم تعتلّ اللام، وإنما حذفوا لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كما قالوا "لَمْ يَكُ" و "لَمْ يَكُنْ" و "لا أَدْرِ" و "لا أَدْرِي".[6]، وإليه ذهب أبو حيان موضحا علة حذفها، فقال:" وحذف هذه النون شاذ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة

---

(1) ينظر: شرح المفصل، أبو البقاء، موفق الدين بن علي، بن يعيش، دار الاستقامة، القاهرة، د. ط، د.ت 375/2.

(2) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأندلسي ، مجمع الملك فهد – المدينة المنورة، 1423 هـ، 2002 م، 56/2.

(3) سورة البينة، الآية:1، وهذه القراءة لم تذكرها كتب القراءات، ولا كتب النحو.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 1/ 299.

(5) المصدر السابق،1/ 298.

(6) ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة الأخفش تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، 1411هـ، 1990م، 1/ 59.

الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير لأن الضمير يرد الشيء إلى أَصله كما رد نون لد إذا أضيفت إليه فقيل لدنه ولا يجوز لده ولا عند الساكن لأنها تحرك حينئذ فيضعف الشّبَه"[1]، ويقول ابن خالويه:" والموضع الذي حذفت فيه النون مع الواو، فلأن النون يضارع حرف المد واللين"[2]. بل وزاد صاحب الموضح نقلا عن الأزهري سببا آخر لثبوت النون، وهو تحركها بالكسر مما زادها قوة فاعتاصت عن الحذف[3]، ويضيف السمين الحلبي قائلا:" إلا أنها- النون- كالملفوظ بها"[4].

ويمكن القول: إن الحذف -هنا- بسبب كثرة الاستعمال قد أحدث تغييرا صوتيا في الكلمة يقول ابن جني:" فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أَتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد"[5]، غير أن الكثرة لا تكون سببا رئيسيا للحذف، وإنما لتقوي سببا آخر ضعيفا.

وقد أجاز يونس حذف النون في مثل هذا، مستدلاً بقول الشاعر:

فإنْ لم تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسامةً ... فقد أَبْدَتِ المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وهذا عند سيبويه ضرورةٌ[6]، وقد اعترض كثير من النحاة على هذا الشرط – أن يكون ما بعدها متحركا -، قال ابن مالك:" ولا يمنع من ذلك-الحذف- ملاقاة ساكن وفاقا ليونس"[7]، وقد أجازه ابن عقيل- أيضا- مستدلا بالقراءة الشاذة محل الشاهد[8]،

---

(1) ينظر: همع الهوامع في شرح الجوامع، المصدر السابق،1/ 445.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبدالله، الحسين بن أحمد بن خالويه تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1992 م، 1/ 361.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، المصدر السابق، 1/ 260.

(4) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 681/3.

(5) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د. ط، 1420هـ، 1999م 1/ 37.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،ط1، د.ت،1/ 422-423، وشرح الرضي، على الكافية، رضي الدين، محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، د.ط، 1398هـ، 1978م ،210/4، وهمع الهوامع في شرح الجوامع، المصدر السابق،1/445-446.

(7) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين، عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل الهمداني، تح: محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط2، 1422هـ،2001م،27/1.

الشاهد[1]، وبقول الشاعر:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم[2]،

وأما عن حذف الواو فكان ينبغي أن تعود بعد حذف النون؛ لأجل إنما حذفت للتخلص من التقاء الساكنين يقول الرازي:" وَسَقَطَتِ الْوَاوُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ"[3]، ويوضح الألوسي ذلك بقوله:" وكان القياس عود الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد حذف النون إلا أنهم خالفوا القياس في ذلك أيضا حرصا على التخفيف فيما كثر دوره"[4]، وقال ابن خالويه:" فإن قيل: لم سقطت النون في قوله: وَلا تَكُ؟ فالجواب في ذلك أن الأصل: (ولا تكون)، فاستثقلوا الضمة على الواو فنقلوها إلى الكاف فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفوا الواو لالتقاء الساكنين، فصار(لا تكن)، والموضع الذي حَذفَت النون مع الواو، فلأن النون يضارع حرف المد واللين، وكثر استعمال (كان، يكون)، فحذفوها لذلك؛ ألا ترى أنك تقول: لم يكونا، والأصل: لم يكونان، فأسقطوا النون للجزم، فشبهوا (لم يك) في حذف النون بـ(لم يكونا)؛ فاعرف ذلك"[5].

المبحث الثاني: مبحث شواهد الإعمال والإهمال في الأفعال الناقصة والمشبهات بليس

الشاهد الأول: قوله تعالى:﴿إِن اللهَ لَا يظلم مِثْقَال ذرة وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾[6].

اللغة:

المثقال: مِفْعَالٌ مِنَ الثِّقَلِ، وهوما يوزن به، واحد مَثاقِيلِ الذَّهَبِ، وهو عشرون قِيراطاً[7]، ذرة: الذَّرَّة ليس لها وزْنٌ، ويراد بها ما يُرى في شعاع الشمس الداخل في النافذة. والذَّرُّ: تفريق الحب والمِلح وتبديدُها، ذَرَّ الشيءَ يَذُرُّه ذَرًّا: أخذه بأطراف أَصابعه

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 238/1.

(2) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، المصدر نفسه،27/1.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط3، 1420 هـ، 10/ 82.

(4) ينظر: روح المعاني، المصدر السابق، 32/3.

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، المصدر السابق361/1، وينظر المحتسب، المصدر نفسه.

(6) سورة النساء، الآية: 40.

(7) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، المصدر السابق، 28/ 157، مادة(ثقل).

ثم نثره على الشيء، وذَرَّه يَذُرُّه، إذا بَدَّدَه. وذُرَّ: بُدِّدَ.[1]، وقيل: النملة الصغيرة، وقيل: أصغر ما تكون إذا مر عليها حَولٌ.

الإعراب:

إن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الله: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، لا: حرف نفي مبني على السكون لامحل له من الإعراب، يظلم: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر إن، مثقال: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على أنه نعتٌ لمصدر محذوف أي: لا يَظْلم أحداً ظلماً وزنَ ذرة، فحذف المفعول والمصدر وأقام نعتَه مُقامه، والثاني: أنه منصوب على أنه مفعول ثان ليَظْلم، وقيل أن الأول محذوف، على تضمين يظلم معنى يغضب وينقص، فَعَدَّوه لاثنين، والأصل: إنَّ الله لا يظلم أحداً مثقال ذرة. وهو مضاف وذرة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والواو حرف عطف لامحل له من الإعراب، إن: أداة شرط جازمة مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، تك: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، وهو فعل الشرط، وأَنث الفعلَ لعوده على مضاف إلى مؤنث، أو على مراعاة المعنى، لأن مثقال معناه زنة أي: وإن تك زنة ذرة، واسمها ضمير مستتر، حسنة: خبر تكون منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، يضاعفها: يضاعف فعل مضارع مجزوم بـ(إن)، وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والهاء: ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والجملة واقعة في جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله:" وقد قرئ:﴿وإن تك حسنة يضاعفها﴾، برفع (حسنة)، وحذف النون، وهذه هي التامة"[2]، حيث ذكره ابن عقيل عند شرح قول ابن مالك:

ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم[3]

---

(1) المصدر نفسه، 11/ 366.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 300/1.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق 1/ 298.

بأنه لا فرق عند ابن مالك في حذف النون بين كان الناقصة والتامة، واستدل على ذلك بقراءة نافع وابن كثير[1]، برفع (حسنة)، على أن كان تامة بمعنى: وَإِن تحدث حَسَنَة أَو تقع حَسَنَة يُضَاعِفهَا، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عسرة﴾، أَي: وَقع ذُو عسرة، وقال ابن الجزري:"

.... حسنة حرم .....

المعنى: قرأ المرموز لهم بـ(حرم)، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر (حسنة) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْها﴾ برفع التاء، على أنّ (تكون) تامة تكتفي بمرفوعها "[2]، غير أن حذف النون من التامة أقل كهذه القراءة، والناقصة كثير لكثرة تصرفها في الكلام، قاله السيوطي في همعه[3] وأبو حيان في تذييله[4] ما لم تتصل بضمير أو بساكن، ومما حسّنه وقوع حركة بعدها بعد أن تهيأت بالسكون[5].

والحذف لكثرة الاستعمال فيما إذا كانت(يكون) مجزومة بشرطِ ألاَّ يليَها ضميرٌ متصل نحو: (لَم يَكُنْه)، وألاَّ تُحَرَّك النون لالتقاء الساكنين، خلافا ليونس فقد أجازه مستدلا ببعض أقوال شعراء العرب[6]، وهو عند سيبويه ضرورة.

ووجه حذف النون عند سيبويه أن النون في (يكون) إنما حذفت تشبيها لها بالواو، من حيث كونها ساكنة، وكونها حرف غنة، وهذا بخلاف سائر الأفعال نحو:(لم يَضِنَّ) و(لم يَهُنْ)؛ لكثرة استعمال (كان)، وقد نص على ذلك –أيضا– الرضي

---

(1) ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، المصدر السابق، ص203، وإبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، ص 598، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، المصدر السابق، ص 79.

(2) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أبو القاسم، محمد بن محمد بن محمد، محب الدين النُّوَيْري، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1424 هـ – 2003 م، 2/ 270، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل – بيروت، ط1، 1417 هـ، 1997 م، 2/ 152.

(3) 445/1.

(4) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،ط1، 1421هـ، 2000م، 237/4.

(5) ينظر: التحرير والتنوير، المصدر السابق، 271/10.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،ط1، د.ت،1/ 422–423، وشرح الرضي على الكافية، رضي الدين، المصدر السابق،210/4، وهمع الهوامع في شرح الجوامع، المصدر السابق،445/1–446.

بقوله:"وقد تحذف لام (تكن) للجزم، تشبيها لنونها بالواو، فحذفت مع أنها حذفت قبل حركتها للجزم، وذلك لكثرة استعمالها"[1]، ويوضح الألوسي ما ذهب إليه سيبويه بقوله:" وحذفت النون من آخر الفعل من غير قياس تشبيها لها بحروف العلة من حيث الغنة والسكون وكونها من حروف الزوائد"[2]، وحروف اللين إذا وقعت طرفا سقطت للجزم، كقولك: لم أدر، أي لا أدري وجاء القرآن بالحذف والإثبات. ووجه الشبه من حيث سكونها وامتداد الصوت بها، فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعرابًا مثلهن، وتحذف للجازم كما يحذفن[3]، وما ذهب إليه ابن مالك من أَن النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل السَّاكِن أَشد فيكون الحذف حينئذ أولى، وهو رأي أبي علي الفارسي – أيضا– حيث قال:" إن الحذف أولى لأنه أخف في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمة"[4]، قد رده أبو حيان من جهة أَن التخفيف ليس هو العلة إنما العلة العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال أحد جزأيها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها[5]. إلا أنه يرى أن ما ذهب إليه يونس يونس جائز غير أن الإثبات أولى من الحذف عنده[6]، وهو ما أكده الشاطبي بقوله:" وكان المؤلف –ابن مالك– لم يعتمد إلا على كثرة الاستعمال، بنى عليه التعليل بالاستثقال ولم يراع الشبه بحرف اللين"[7]

والناظر إلى ما أوردناه من نصوص يتضح له أن هناك خلافا بين النحويين في العلة التي من أجلها حذفت النون، فقد اختلفت الأسباب وتعددت بين كثرة الاستعمال، والتخفيف عند البعض، وبأنها تشبه حروف العلة، وأنها من حروف الزوائد مجتمعة أو

---

(1) ينظر: شرح الرضي، المصدر السابق،4/ 209.

(2) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1415 هـ،3/ 32.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ، المصدر السابق، 1/ 260.

(4) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تح: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، ط2، 1413 هـ ، 1993م، 430/3.

(5) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 237/4، وهمع الهوامع في شرح الجوامع، المصدر السابق،446/1.

(6) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر نفسه.

(7) ينظر: المقاصد الشافية ، الشاطبي، المصدر السابق،211/2.

منفردة غير أن السبب كان لكثرة الاستعمال وللتخفيف أكثر من غيرهما ولمزيد بيان يقول أبو حيان:" وليس التخفيف علة لحذف النون، وأي ثقل في لفظ (لم يكن)؟ وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ولشبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف"[1]، وهذا يدل على أن التخفيف شيء وكثرة الاستعمال شيء آخر، وأن كليهما ظاهرة لغوية لها مسببات قد تكون صرفية أو نحوية أو صوتية أو دلالية، فقد ذهب سيبويه ومن تبعه مثل الأخفش وأبي حيان إلى أن حذف النون في مثل هذا الحرف إنما سوغه كثرة الاستعمال، هذا فيما إذا لاقت متحركا غير الضمير المتصل وأما إذا لاقت حرفا ساكنا فإن الأمر يختلف، فلأجل أن يُتخلص من التقاء الساكنين تُحرك النون ولا تحذف، وبهذا يكون قد اتفقت القاعدة مع الأولى، فحذف النون في الأولى قابله تحريك الساكن في الثانية، والعلة في الموضعين واحدة وهي كثرة الاستعمال، وهو مبرر اعترف به سيبويه وأقره إذ كان أسبق النحاة إليه حيث يقول:" إن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ. وتقول: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أُبَل ولا تقول لم أرَمْ تريد لم أُرامِ. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[2]، وهذه الكثرة يكفي من أجلها تحريك الساكن للتخلص من التقاء الساكنين ولا يستلزم الأمر في الموضع الأول[3] حذف النون، بينما يونس بن حبيب لم يكتف بتحريك النون، بل جوّز حذف النون حتى في مثل الموضع الأول[4]؛ لأن العلة عنده هي التخفيف.

غير أن البعض يرى أن كثرة الاستعمال تجوز التخفيف مثل ابن يعيش والسيوطي[5]، وقد مرّ بنا في الموضع الأول بيان علة حذف الواو من (يكون).

---

(1) المصدر نفسه، 2388/5.

(2) ينظر: الكتاب، المصدر السابق ، 196/2.

(3) وهو الآية السابقة من سورة البينة.

(4) سبقت الإشارة إليه في الهامش السابق.

(5) ينظر: شرح المفصل، المصدر السابق ،102/4، والأشباه والنظائر، أبوبكر، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1359هـ، 274/1.

الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عبادٌ أمثالكم﴾[1].

الإعراب:

إن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الذين: اسم إن مبني على الفتح في محل نصب، تدعون: تدع، فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، من: حر جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، دون: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من الذين، وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، عبادٌ: خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، أمثالكم: نعت للعباد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ويجوز أن تكون بدلا من العباد، وهو مضاف والكاف ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله ابن عقيل:" وذكر ابن جني في المحتسب أن سعيد بن جبير– رضي الله عنه– قرأ:﴿إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم﴾، بنصب العباد"[2]، حيث ذكره ابن عقيل في معرض شرحه قول ابن مالك:

في النكرات أعملت كليس لا ... وقد تلي لات وإن ذا العملا[3]

فبين أن (أن) تعمل عمل ليس خلافا لأكثر البصريين والفراء، واستشهد على ذلك بأدلة سماعية وردت عن العرب، وبهذه القراءة الشاذة[4]، وقد اختلف في تخريجها، فذهب جماعة منهم ابن جني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، والكسائي، وأكثر الكوفيين غير الفراء، إلى أنها نافية حملا على (ما) الحجازية، وذهب آخرون وهم أكثر البصريين إلى أنها المخففة من الثقيلة، وسبب الخلاف هو تقدير المعنى لهذه القراءة، فعلى المذهب الأول يكون المعنى: تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلهم للبشر، وعلى

(1) سورة الأعراف، الآية: 194.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 319/1.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 311/1.

(4) ينظر: المحتسب، المصدر السابق،270/1.

الثاني فإنها تدل على إثبات كون الأصنام عبادا أمثال عابديها، وبهذا حصل الإشكال والتناقض بين المعنيين وهو ما لا يجوز في كلام الله تعالى، بل هو مستحيل[1]، وفي نظر أبي حيان أن هذا التخريج غير صحيح لعدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وخروجا من هذا الإشكال والتناقض فهو يرى أن (إن) هي المخففة من الثقيلة، وإنما أعملت عمل المشددة، وهذا جائز وثابت في لغات العرب نثرا ونظما[2]، ومن ذلك القراءة المتواترة: ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾[3]، ونقل سيبويه عن العرب"[4] قولهم: إنْ زيدا لمنطلق، وتخريجها على هذا المعنى يقتضي التوافق بين القراءتين[5]. أما نصب الخبر في هذه القراءة فقد جاء على لغة ثابتة في كلام العرب، وهي لغة رؤبة وقومه[6] وذلك على حد قول الشاعر:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خِفافًا إنَّ حُراسَنَا أُسْدَا[7]

وفي الحديثِ: "إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لسَبْعينَ خَريفاً"[8]، على أنّ (أن) المخففة تنصب الجزأين المبتدأ والخبر، يقول أبو حيان:" وهذه القراءة الشاذة تتخرج على هذه اللغة، أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب، وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عبادا أمثالكم، وقد توافقتا على معنى واحد، وهو الإخبار أنهم عباد، ولا يكون تفاوت بينهما وتخالف لا يجوز في

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق،279/4.

(2) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 539/5.

(3) سورة هود، الآية: 111.

(4) ينظر: البحر المحيط، المصدر السابق، 250/5.

(5) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 279/4.

(6) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، تح: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413 هـ ، 1992 م،ص394.

(7) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: القاموس المحيط، أبو طاهر، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ومؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، 1426 هـ، 2005 م، ص1177، مادة (أنن)، وفيه (خفاقا) مكان (خفافا)، مادة (أنن)، وتاج العروس، المصدر السابق،198/34، وهو لعمر بن ربيعة –ولم أجده في ديوانه– في الجنى الداني، المصدر السابق، ص394، وشرح الأشموني، المصدر السابق، 294/1، وشرح الكافية الشافية، المصدر السابق،518/1.

(8) ينظر: المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع، تح: تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1411،1هـ ، 1990م،631/4.

حق الله تعالى"[1]، غير أن الألوسي يرى إعمالها على هذا التقدير ضعيف لقلته[2]، وكذلك الصبان[3]، وعلله ابن جني بالقول:" (إن) هذه لم تحتص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إنْ هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب"[4]، وخرج على حذف الخبر، ونصب أسداً على الحالية، أي: تلقاهم أسداً.

ولهذا يرى البعض الإهمال أولى من الإعمال لكثرته، يقول ابن هشام:" ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: إن قائمٌ، وأصله: إن أنا قائم...."[5]، وقد أومأ سيبويه بالمنع على أن تكون (أن) بمعنى ليس، وإنما هي بمنزلة بمنزلة (ما)[6]، ومما يقوي إعمالها قول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد* إلا على أضعف المجانين[7]

وما سمع من أهل العالية قولهم: إن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية، وإن ذلك نافعك ولا ضارك.

وذهب النحاس إلى أبعد من ذلك، بل إلى وجهة رأي مغايرة للرأيين السابقين تماما، وهو أن هذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها لأوجه ثلاث، الأول: أنها مخالفة للسواد، والثاني: أن المختار عند سيبويه الرفع في خبر إنّ إذا كانت بمعنى (ما)، والثالث: أن الكسائي رأى أنها في كلام العرب لا تكون بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب[8]، وقد ضعف أبو حيان ما ذهب إليه النحاس من أوجه عدة[1].

---

(1) المصدر نفسه، 251/5، وبتصرف يسير.

(2) ينظر: روح المعاني، المصدر السابق، 135/5.

(3) ينظر: حاشية الصبان، المصدر السابق، 375/1.

(4) ينظر: المحتسب، المصدر السابق، 270/1.

(5) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد، عبد الله بن يوسف ، جمال الدين، ابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م، 35/1.

(6) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 221/4.

(7) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في: أوضح المسالك، المصدر السابق، 291/1، والجنى الداني، المصدر السابق، ص209 ، وشرح التصريح، المصدر السابق، 171/1، وشرح ابن عقيل، المصدر السابق،317/1،100، وهمع الهوامع، المصدر السابق،250/1، 453.

(8) ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت، 1409هـ، 1988م،168/2.

وعلى كلٍّ يظل الرأي متوقفا على صحة تقدير المعنى الأنسب مع سياق الآية فهو الفيصل في صحة الرأي، وطالما أن هذه القراءة الشاذة لها وجه في العربية مقبول على كلا التأويلين، فبأي منهما أخذ واعتبر فهو صحيح؛ للأدلة التي تعضده وتقويه، وإن كان في بعضها تحفظ عند النحويين.

الشاهد الثالث: قوله تعالى:﴿كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص﴾[2] .

اللغة:

قرن: هم الجماعة المتعايشون زماناً. بحيث تتداخل بينهم الأجيال، فترى الجدَّ والأب والابن والحفيد معاً، وقد قدَّروا القرن بمائة عام. كما يُطلَق القرن على الجماعة الذين يجتمعون على مُلك واحد، أو رسالة واحدة مهما طال زمنهم كقوم نوح مثلاً والقرن بالفتح: مثلك في السن، وبالكسر: مثلك في الشجاعة[3]، والقرْن: ثمانون سنة، ويقال ثلاثون سنة[4]، وهو مقدار التَّوسُّط في أعمار أهل الزمان، والقرن فِي قوم نوح: على مقدار أعمارهم، وفي قوم موسى، وعيسى، وعاد، وثمود: على قدر أعمارهم، وقيل: القرن أربعون سنة، بدليل قول النابغة الجعدي [المتقارب]:

ثَلَاثَة أهلين أفنيتهم ... وَكَانَ الْإِلَه هُوَ المستآسا[5]

وجمعه: قُرُون[6]، ويطلق القرن كذلك على موضع ميقات أهل نجد.

لات: هو حرف ينفى به كما ينفى بـ(لا) زيدت عليها التاء للتأنيث، إلاّ أنّها لا تقع إلاّ على الأزمان، كما في هذه الآية الكريمة، قال الخليل:" ولولا أنّ لات كتب في القرآن بالتّاء لكان الوقوف عليها بالهاء"[7]، فزيدت فيها التاء كما زيدت في رُبّتْ

---

(1) ينظر: البحر المحيط، المصدر السابق،250/5.

(2) سورة ص، الآية:2.

(3) ينظر: أساس البلاغة ، أبو القاسم، محمود بن عمرو الزمخشري، جار الله، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ ، 1998 م، 73/2، مادة(قرن).

(4) ينظر: الصحاح، المصدر السابق،2180/6 وما بعدها، مادة(قرن).

(5) ينظر: الشعر والشعراء، أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، دار الحديث، القاهرة، د. ط، 1423هـ، 285/1، والأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: سمير جابر، دار الفكر– بيروت، ط2، د. ت،10/5.

(6) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم،، أبو الحسن، المصدر السابق، 363/6.

(7) ينظر: العين، المصدر السابق، 369/8.

وثُمتْ، والأصل فيها (لا)[1]، قَالَ الفراء:" أقف عَلَى (لاتَ) بالتاء، وَالْكِسَائي يقف بالهاء"[2] في القياس، وقال النحاس:" وحقيقة الوقف عليها بالتاء، وهذه التاء نظيرةُ التاء في الفعل في قولكَ ذَهَبَتْ وجَلَسَتْ، وفي قولك: رأيتُ زيداً ثمت عَمراً، فَتَاءُ الحروف بمنزلة تاء الأفعال؛ لأن التاء في الموضعين دخلت على ما لا يعرب"[3]

وزيد فيها تاء التأنيث تنبيها على الساعة أو المدة كأنه قيل: ليست الساعة أو المدة حين مناص[4]. وذهب البعض إلى أنها فعل ماضي قال ابن هشام:" ثمَّ اختلف هؤلاء على قولين أحدهما: أنّها في الأصل بمعنى: نقص من قوله تعالى ﴿لَا يلتكم من أَعمالكُم شَيْئا﴾، فإنه يقال: لات يليت، كما يقال: أَلِت يَأْلَت، وقد قرئ بهما، ثمَّ استعملت للنفي كما أن (قَلّ) كذلك، قاله أبو ذر الْخُشَنِي، والثاني: أَن أصْلها (لَيْسَ) بكسر الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السِّين تاء"[5]. كراهية أن تلتبس بحرف التمني، وهو قول ابن أبي الربيع[6]، ويقويه ويقويه قول سيبويه:" ونظير (لاتَ) في أنّه لا يكون إلاَّ مضمرَا فيه: (ليس)، ولا يكون في الاستثار"[7].

حين: الحين: الوقت. يقال: حينئذ، ومنه قول خويلد بن مرة:

كَابِي الرماد عظيمُ القِدْرِ جَفنَتُه * حين الشتاء كحوض المُنْهَل اللّقِف[8]

وربما أدخلوا عليه التاء. قال أبو وَجْزَة السَّعْدي [الكامل]:

العاطِفُونَ تَحِينَ ما مِنْ عاطِفٍ * والمُطْعُمِونَ زَمانَ أيْنَ المُطْعِمُ؟[9]

---

(1) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 468/40، مادة (لا).

(2) ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرد ، محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، د.ط، د.ت، 398/2.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، 1409هـ،320/4.

(4) ينظر: مفردات غريب القرآن، الأصفهاني، المصدر السابق، ص455.

(5) ينظر: مغني اللبيب، المصدر السابق،ص335.

(6) ينظر: توضيح المقاصد، المرادي، المصدر السابق، 132/1.

(7) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 57/1.

(8) ينظر: الأغاني، المصدر السابق، 216/10، والصحاح، المصدر السابق، 2106/5، مادة (حين)، ولسان العرب، المصدر السابق، 320/9، مادة (لقف)، 133/13، مادة (حين).

(9) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع اليعقوب،

والحين أيضا: المدة من الدهر، ومنه قوله تعالى:﴿ هل أتى على الانسان حين من الدهر﴾[1]، وقيل: الدَّهْر، وَقيل: وقت من الدهر مبهم، لجميع الأَزمان كلها طالت أَو قصرت، يكون سنة وأكثر من ذلك، وخص بعضهم به أربعِين سنة، أَو سبع سنين، أَو سنتين، أَو ستَّة أشهر، أَو شهرين، ويطلق على يوم القيامة أيضا[2]، ويكون كذلك بمعنى الهلاك[3]، وقال الراغب: هو مبهم، ويَتَخَصَّصُ بالمُضافِ إِلَيْهِ. ويرى الزبيدي أن من قال بالمعاني السابقة أي: كونها للزمن أو للسنة وغيرها فإنما فسَّر ذلك بحسب ما وجد وعلق به، ونقل أيضا عن المناوي: أن الحين في لسان العرب يطلق على لحظة فما فوق إلى ما لا يتناهى[4].

مناص: مَفعَل، مصدر ميمي من ناص ينوص، وهو المَلْجَأُ والنجاء والفوت كما في هذه الآية الكريمة، وهو متعد يقال: ناصه ينوصه إذا فاته، والنَّوصُ: التباعد عن الشيء، ويطلق على الحمار الوحشي إذا رفع رأسه كأنه نافر أو جامح[5]،ويقال ناص عن قِرْنِه أي: تأخر عنه جُبْنا، ويقال: باص يبوص أي: تقدم[6]، فيكون من الأضداد.

الإعراب:

كم: خبرية مبنية على السكون في محل نصب مفعول به للفعل (أهلك) مقدم وجوبا، أهلكنا: أهلك، فعل ماضي مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الفاعل، وهي ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، من: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، قبلهم: قبل، اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف والضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(أهلكنا)، من قرن: جار ومجرور متعلق بـ(أهلكنا) أو بدل منه، فنادوا: الفاء استئنافية أوعاطفة، نادى: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب،

اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 1998م، 163/4.

(1) سورة الإنسان، الآية:1

(2) ينظر: الصحاح، المصدر السابق،5/ 2106، والمحكم المحيط، المصدر السابق، 446/3، وما بعدها، مادة (حَيَن).

(3) ينظر: العين، المصدر السابق،304/3، مادة (حَيَن).

(4) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 34/ 471، مادة (حين).

(5) ينظر: العين، المصدر السابق، 159/7.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، المصدر السابق، 78/8.

والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ولات: الواو للاستدراك، لات: حرف نفي شبيه بليس مبني على السكون، واسمها محذوف تقديره: الحين، وحين: خبر لات منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف ومناص مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قول ابن عقيل:" وقد قرئ شذوذا:﴿ ولات حين مناص﴾، برفع (الحين) على أنه اسم (لات)، والخبر محذوف، والتقدير: ولات حينُ مناصٍ لهم"[1]، ذكره ابن عقيل استشهادا به على جواز رفع الاسم بعدها عند قول ابن مالك:

وما لـلات في سوى (حين) عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قلّ

وهي من الشواذ قرأها عيسى بن عمر الثقفي[2]، وأبو السمال[3]، برفع (الحين) اسما لـ(لات) حملا على (ليس)، قال الشاعر ابن حِلِّزة اليَشْكُري[الخفيف]:

طلبوا صلحا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حينُ بقاء[4]

وهو مذهب سيبويه[5] حيث يرى أن (لات) يكون الاسم بعدها مرفوعا بها والخبر والخبر محذوف تقديره (كائنا) أو(حاصلا) تشبيها لها بليس من حيث الإضمار، والرفع قليل عنده كمثل هذه الآية الكريمة، ومع قلته فهو جيد عند الزجاج[6] كقول الشاعر سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة[مجزوء الكامل]:

من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براحُ[7]

حيث جعل(لا)بمنزلة(ليس)،و(لا)بمنزلة(لات)[1]،و(براح) اسمها والخبر محذوف تقديره

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق،319/1.

(2) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 355/9، والأصول في النحو، أبو بكر، محمد بن السري بن سهل، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ط، د.ت، 96/1، وشرح التصريح، المصدر السابق، 269/1، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري ، تح : نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط1، 1423هـ،2004م،377/1.

(3) ينظر: البحر المحيط، المصدر السابق، 136/9، وشرح شذور الذهب، المصدر السبق، 377/1.

(4) ينظر: العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1404هـ، 169/2، وهو لأبي زبيدٍ الطّائيّ النّصرانيّ، في خزانة الأدب، المصدر السابق،189/4.

(5) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 57/1، 58.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، المصدر السابق، 320/4.

(7) ينظر: شرح ديوان الحماسة، أبو زكرياء، يحيى بن علي الشيبانيّ التبريزي، دار القلم بيروت، د. ط، د. ت، ص 193.

(لي) قال ابن عاشور:" و(لات) حرف نفي بمعنى(لا) المشبهة بـ(ليس)"[2]، وهذا من القياس الذي ينبغي أن يكون، قال الأزهري:" وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي؛ لأن حذف المرفوع لا يجوز ألبتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس، ومرفوع ليس لا يحذف، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله"[3]، وقد بيّن ابن أبي الربيع جواز ما ذهب إليه سيبويه في حمل (لات) على (ليس) بقوله:" ويظهر لي أن الأصل في (لات) (ليس)، فأبدل من السين التاء كما فعل ذلك في (ست) [أصله سدس]، ثم قلبت الياء ألفا لأنه كان الأصل في ليس (لاس)؛ لأنها (فَعِل)، وكأنهم كرهوا أن يقولوا (ليت)، فيصير لفظها لفظ التمني، لم يُفعل هذا إلا مع الحين"[4].

وقد خرّج أبو الفضل الرازي في لوامحه – نقلا عن الحلبي– رفع الحين على التقديم والتأخير إجراء لها مجرى قبل وبعد في البناء على الضم عند قطعه عن الإضافة، و(مناصَ) اسم لات مبني على الفتح، والأصل: ولات مناصَ حينُ كذا، ثم حذف المضاف إليه (حين) وبني على الضم وقَدّم فاصلا بين (لات) واسمها، لمعنى غير معروف عنده[5]، وعقّب الحلبي عليه بالقول: "والعمل هنا بحق الأصالة لا الفرعية"[6] .

وفيما ذهب إليه سيبويه قال الصبان:" ظاهرة جعل (كائنا) خبر(لات)، وهو لايصح؛ ن من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر: ولات حين مناص حيناً كائنا لهم، فيكون (كائنا) صفة للخبر لا خبرا"[7].

فالصبان من وجهة نظره معترض على تقدير الخبر(كائنا)، إذ الصحيح عنده أن يكون حينا، وفاقا لمن يرى أن ما يأتي بعد (لات) ينبغي أن يكون اسم زمان، أو ما

---

(1) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 58/1.

(2) ينظر التحرير والتنوير: المصدر السابق، 207/23.

(3) ينظر: شرح التصريح، المصدر السابق، 269/1.

(4) نقلا عن أبي حيان الأندلسي، ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 288/4.

(5) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 355/9.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان،ط1، 1417 هـ ،1997م، 378/1.

تضمن معنى الزمان من إشارة ونحوها.

وقد علل ابن مالك وجه شذوذ هذه القراءة- رفع (الحين)-، لما يلزم من ذلك أن يكون المحذوف معرفة تقديره: وليس الحين حين مناص؛ لأن المراد نفي كون الحين حاضر وليس نفي جنس حين المناص، وهذا التقدير يجعلنا في دائرة التكلف ليستقيم به المعنى كأن يقال: معناه ليس حين مناص موجودا لهم حين تناديهم ونزول ما نزل بهم، إذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص[1]، وأضاف الزبيدي نقلا عن الدماميني قائلا:" والضم جبرا لوهنها بلزوم حذف أحد معموليها"[2].

وذهب الأخفش في تخريج الرفع إلى أن(حين) مرفوع بالابتداء خبره محذوف تقديره: ولا حينُ مناص كائنٌ لهم[3]، وتكون (لات) حينها غير عاملة، وقد ضعّفه الرضي وعلل ذلك بأن وجوب حذف الخبر له مواضع متعينة[4]، بل إن الرفع على الابتداء يستلزم إهمال (لات) وإهمالها مع دخولها على الزمان لا يصح؛ لأن المهملة تدخل على غير الزمان[5]، ويجوز أن يكون المرفوع خبرا لـ(لات) إن كانت عاملة عمل عمل (إن)، وهو قول آخر للأخفش والكوفيين[6].

ومن جانب آخر، فقد شكك السمين الحلبي في أن يكون عيسى بن عمر الثقفي قد قرأ بهذه القراءة، واحتج على ذلك بمكانته العلمية[7]، ووصمها بأنها مشكلة جدا لا تبتعد عن الغلط مِن راويها[8].

الشاهد الرابع: قوله تعالى:﴿فَهَلْ عَسيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية، المصدر السابق، 442/1، بتصرف يسير.

(2) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 5/ 88187.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية، المصدر السابق، 197/2، ومغني اللبيب، المصدر السابق، ص 335.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية، المصدر نفسه، 197/2.

(5) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق، 86/5.

(6) المصدر نفسه88/5.

(7) ينظر ترجمته في: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، أبو بكر، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان – صيدا، د.ط، د. ت، 237/2، والأعلام، خير الدين بن محمود ، الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002 م،106/5.

(8) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 355/9.

أَرْحَامَكُمْ﴾[1].

الإعراب:

فهل: الفاء للاستئناف، وهل: أداة استفهام مبنية على السكون، عسيتم: عسى فعل ماضي ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير مبني على السكون في محل رفع اسم عسى، إن: أداة شرط مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، توليتم: تولى، فعل ماضي مبني على السكون في محل جزم وهو فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة معناه عليه، والتاء: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، أن: حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تفسدوا: تفسد، فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة في محل نصب خبر عسى، في الأرض: جار ومجرور متعلق بتفسدوا، وتقطعوا: الواو حرف عطف، وتقطعوا معطوف على تفسدوا، أرحامكم: أرحام، مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والضمير مضاف إليه في محل جر.

اللغة:

عسى: هو فعل من أفعال المقاربة يدل على الرجاء والطمع والإشفاق، تقول: عَسَيْتُ أَن أفعل كَذَا، وعَسِيتُ: قاربت، وهو فعل ناقص خبره مضارع منصوب بأن نحو: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، والمعنى: قارب زيدٌ القيامَ، فالخبر مفعول أو في معنى المفعول، وقيل معناه: لعل زيدًا أنْ يقوم، أَي: أطمع أنْ يفعلَ زيدٌ القيامَ ويستعمل منه الفعل الماضي، فيقال: عَسَيْت وعَسَيْنا وعَسَوْا وعَسَيا وعسَيْنَ- لغة- وأُمِيتَ ما سواه من وجوه الفعل. لا يقال يفعل ولا فاعل ولا مفعول[2]، وإذا ذكر عسى في القرآن من الله جلّ ثناؤه فهو يقين وواجب كقوله:﴿ فَعَسَى اللهُ أنْ يأتَي بالفَتْح﴾ وقد أتى الله به، ومن العباد بمعنى الظن. وتكون تامةً والتامّة نحْو: عسى أن يقومَ زيدٌ وهذا فاعلٌ وهو جُملة

(1) سورة محمد، الآية:23.

(2) ينظر: العين، المصدر السابق، 200/2، 201، مادة(عسى)، والمحكم والمحيط، المصدر السابق، 220/2، مادة (عسى).

في اللّفظ.

تولّى: تَوَلَّى الأمر والعمل: إذا تقلده ، وهو مطاوِع، وَبِه فُسرت هذه الآية أَي: تَولّيتم أمور الناس[1].

فسد: فسَد الشيء يَفسِدُ، ويَفْسُد فَسَادًا وفسوداً، وأفسدته أَنا إفساداً كنَصَر، وعَقَدَ، وكَرُمَ، والأُولَى هِيَ المشهورةُ المعروفَةُ، وعن ابن دريد: فَسَدَ الشَّيْءُ فُسُودًا مِنْ بَابِ عقد يعقِد وهي لغة ضعيفة[2]، وحَمَض اللبنُ وحَمُض فهو فاسِدٌ، والجمع فَسْدى كهالك وهَلْكَى، لتقاربهما في المعنَى[3]. وقال الزبيدي:" ولم يُسمع عنهم انْفَسَد فِي مطاوع فَسَد، وإلا فالقياس لا يأْباه"[4]. والاسم: الفساد والفساد ضد الصلاح، ويكون الفسادَ للحيوان أسرع منه إلى النبات، وإلى النبات أسرع منه إلى الجماد؛ لأن الرُّطوبة في الحيوان أكثر من الرُّطوبة في النبات، وقد يَعرِض للطبيعة عارضٌ فتعجز الحرارة بسببه عن جريانها في المجاري الطبيعيَّة الدَّافعة لعوارض العُفونة فتكون العُفونة بالحيوان أشدَّ تشبُّثًا منها بالنَّبات فيُسرِع إليه الفسادُ، ويتعدى بالهمزة والتضعيف[5].

الأرحام: جمع: رَحِم والأصل، بيْتُ مَنبِت الوَلَد ووِعاؤه في البَطن، وهى مؤنثة. والرَّحِم أيضا: وهي من أسماء القرابة في النسب. والرِّحم بالكسر مثله[6] وقالوا: جزاك الله خيرا والرَّحِمُ والرَّحِمَ، بِالرَّفْع وَالنّصب، وجزاك الله شرا والقطيعةَ، بِالنّصب لَا غير[7].

الشاهد فيه: قول ابن عقيل:" وقرأ نافع: ﴿فهل عسيتم﴾، بكسر السين، والباقون بفتحها". حيث أورده لجواز فتح سين عسى وكسرها عند قول ابن مالك:

والفتح والكسر أجز في السين من * نحو: " عسيت" وانتقا الفتح زكن[8]

وبالكسر قراءة نافع كما أشار ابن عقيل، والحسن وطلحة بن مصرف وميمونة عن

---

(1) ينظر: العين، ولسان العرب، المصدر السابق،405/15.

(2) ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت،ط1، 1987م، 646/2

(3) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، 648/3، 649، 650.

(4) ينظر: تاج العروس، المصدر السابق،496/8، مادة (فسد).

(5) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس، المصدر السابق،472/2، مادة (فسد).

(6) ينظر: العين، المصدر السابق، 224/3، والصحاح، المصدر السابق،1929/5، مادة (رحم).

(7) ينظر: المحكم والمحيط، المصدر السابق،338/3، مادة (رحم).

(8) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر السابق، 343/1، 344.

أبي جعفر والهمداني[1]، في هذا الموضع وفي البقرة، ووجه الكسر كما ورد عن أبي علي الفارسي هو قول العرب: عَسٍ بكذا مثل: حرٍ وشجٍ، مطلقا سواء أسند (عسى) إلى ظاهر أو إلى مضمر[2]، فتقول: عسِي زيد، مثل: رضِي زيد، وذلك بالقياس على المضمر إذا قلت: عسَيتُ، وهو لغة عند الحجازيين خاصة مع تا الفاعل مطلقا، ونافاعل ونون النسوة[3]، وقد قلّل الحلبيُّ ما ذهب إليه الفارسيُّ لتواتر الفتح وشهرته[4]، وأما تميم لا يسندونه إلى الضمير ألبتة يقولون: عسى أن تفعلوا.

وكسر السين على قراءة نافع جائز على غير قياس عند أكثر النحويين، وعلل الأزهري ذلك بقوله:" لمناسبة الياء"[5]، ومنعه أبو عبيدة حيث قال:" لو كان عسَيتم بكسر السين، لقرئ: عسِيَ ربكم"[6]، واعترض عليه أبو حيان الأندلسي واعتبر أن ما قاله إنما ينم عن جهله باللغة[7]، إذ المحفوظ والمسموع عند العرب أن السين لا تكسر إلا مع تاء المتكلم والمخاطب نحو: عسِيتُ وعسِيتَ، ومع نون النسوة نحو: عسين، وهو على سبيل الجواز لا الوجوب[8]، فتقول: عسَيتُ أن أقوم، مثل: عنَيتُ، وعسِيتُ أن أقوم، مثل: نسِيتُ، والضابط في ذلك كما قال الشاطبي:" هو أن تسند (عسى) إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل"[9]، وفيما عدا هذا فالفتح واجب، وهو ما عليه أكثر القراء لشهرته[10]، والمختار عند النحويين لجريانه على القياس، بخلاف الكسر، وكونه لا ينصرف[11].

---

(1) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة، المصدر السابق، ص139، و الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهُذَلي المغربي، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1428،1 هـ ، 2007 م، ص507، وإتحاف فضلاء البشر، شهاب الدين ، المصدر السابق، ص207.

(2) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 516/2.

(3) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 357/4.

(4) ينظر: الدر المصون، المصدر السابق، 516/2.

(5) ينظر: شرح التصريح: المصدر السابق،292/1.

(6) ينظر: التذييل والتكميل، المصدر السابق، 357/4.

(7) ينظر: التذييل، المصدر السابق، 357/4، وينظر: أوضح المسالك، المصدر السابق، 324/1.

(8) ينظر: التذييل، المصدر نفسه، والمقاصد الشافية، المصدر السابق، 302/2.

(9) ينظر: المقاصد الشافية، المصدر السابق، 303/2.

(10) حجة القراءات، ابن زنجلة، المصدر السابق، ص139، وإتحاف فضلاء البشر، المصدر السابق، ص207.

(11) ينظر: المقاصد، المصدر السابق، 304/2، والكامل في القراءات، المصدر السابق، ص507.

ومع جواز الكسر عند النحويين غير أن ابن درستويه والفراء وغيرهما يرون أن هذه اللغة رديئة وشاذة[1].

(1) ينظر: ينظر: المقاصد، المصدر نفسه، و معاني القرآن، أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله، الفراء، تح: أحمد يوسف يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د. ط، د.ت، 62/3.

خاتمة

وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1-القراءة الشاذة حجة في إثبات القاعدة النحوية.

2-القراءة الشاذة لا تعني بالضرورة أنها غير مقبولة، فقد جاء بعضها عن الصحابة والتابعين كقراءة سعيد بن جبير.

3-أن التخفيف لا يعني بالضرورة أن يكون لكثرة الاستعمال، فقد يكون كل واحد منهما سببا لذاته، وكلاهما ظاهرة لغوية لها مسبباتٌ قد تكون صرفية أو نحوية أو صوتية أو دلالية.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه العبد الفقير: إبراهيم عبدالله سويسي

تم نشره والموافقة عليه بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية الصادرة عن هيأة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا في العدد لسنة 2017م.